

عقد الإمامة في الفكر السياسي الإسلامي

للكاتب محمد فاروق النبهان

يمتاز الفكر السياسي الإسلامي بخصائص ذاتية، وتعتبر مصطلحاته من المؤشرات الدالة على تلك الخصائص، ومن الصعب على أي باحث أن يبحث في طبيعة هذا الفكر ما لم يملك المصطلحات، ودلالاتها الخاصة بها، عن طريق تتبع تلك المضامين والدلالات من خلال استقراء التاريخ الإسلامي، وفهم أصل تلك المصطلحات، ونشأتها وتطورها خلال المراحل المختلفة لذلك التاريخ..

وكلمة «الإمامة» من الكلمات الدالة على رئاسة الدولة الإسلامية، وقد استعملها العلماء بهذا المعنى، كما استعملوا كلمة «الخلافة»، وقد تكون هناك فروق دقيقة بين معنى الإمامة والخلافة، إلا أن معظم العلماء لا يفرقون بين الكلمتين، وقد استعمل «الإمام الماوردي» في كتابه «الأحكام السلطانية» كلمة «الإمامة» وجعل عنوان الباب الأول من كتابه «عقد الإمامة»، وقال في ذلك^(١):

«الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالاجماع» ثم تابع مباحث الإمامة من حيث الوجوب، والانعقاد، وشروط أهل الإمامة ودور أهل الحل والعقد في اختيار وتصفيح أحول أهل الإمامة^(٢).

أما ابن خلدون فقد تحدث في الفصل الخامس والعشرين من مقدمته عن معنى الخلافة والإمامة، واستعمل كلمة الخلافة، وقال في ذلك^(٣):

« والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الاخرية والدينية الراجعة إليها اذ احوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا ». ثم حاول ابن خلدون بعد بيان حقيقة هذا المنصب، وهو النيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا، ان يوضح معنى كل من الامامة والخلافة، وقال في ذلك (4):

« وأما تسميته اماماً فتشبيها بإمام الصلاة في اتباعه والاقتداء به، ولهذا يقال : الامامة الكبرى، وأما تسميته خليفة لكونه يخلف النبي في أمته، فيقال : خليفة باطلاق وخليفة رسول الله ».

ويعتبر الخليفة أو الامام بمنزلة الرسول ﷺ من حيث وجوب الطاعة له لانه يعتبر الحاكم الأول في شؤون الدين والدنيا، وهو خليفة عن الرسول ﷺ، وليس خليفة عن الله، لقول أبي بكر : لست خليفة الله ولكن خليفة رسول الله ﷺ (5).

وكلمة الخلافة مأخوذة من خلف، يقال خلفه : أي تولى الخلافة بعده، والجمع خلائف وخلفاء، واطلقت على من خلف الرسول ﷺ في رئاسة الدولة الاسلامية وتصريف شؤونها، أما كلمة « الأم » بالفتح وهي القصد، يقال : أم فلان فلانا أي قصده، ويقال فلان أم القوم أي تقدمهم، وتستعمل كلمة « الامام » للدلالة على الشخص الذي يؤتم به سواء كان مستقيماً أو ضالاً، قال تعالى (6) : « واجعلنا للمتقين إماما » وقال أيضاً (7) : « فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا إيمان لهم لعلهم يتوبون ».

ويبدو أن بعض العلماء يرون أن الامامة أدق تعبيراً من الخلافة، وربما كان الشيعة يفضلون استعمال لفظ الامامة للدلالة على صاحب الحق الشرعي في الامامة سواء كان متولياً السلطة أم لا، أما الخلافة فتطلق على السلطة الواقعية في حالة اسنادها إلى من لا تتوفر فيه شروط الامامة عندهم، ولا يفرق أهل السنة بين معنى الامامة والخلافة، لانهم لا يضعون شروطاً خاصة للامام، ولا يعترفون بفكرة الامامة المفترنة بالعصمة، لان ذلك مما يتنافى مع عقيدة أهل السنة.

حكم الامامة

اتفق العلماء على أن عقد الامامة واجب، وذلك لان الأمة تحتاج إلى إمام عادل

يقيم فيهم احكام الله ويسوسهم باحكام الشريعة، ولم يشذ عن ذلك الرأي سوى جماعة قليلة لا عبرة بمخالفتها لرأي جماعة المسلمين، ومن هؤلاء المخالفين أبو بكر الاصم من المعتزلة وبعض الخوارج، وهؤلاء يرون أن الامة إذا تواطأت واتفقت على امضاء احكام الشرع وتنفيذ احكام الله فعندئذ لا تحتاج إلى إقامة إمام (8).

وهذا الرأي مردود عليه ومحجوج بالأدلة الدامغة التي تؤكد وجوب إقامة إمام، وقال ابن حزم الأندلسي (9) : « إن هذا الرأي ساقط، ويكفي للرد عليه وإبطاله اجماع أهل السنة والشيعة ومعظم الخوارج عليه، واستدل لذلك بالقرآن الكريم والسنة الشريفة التي تدعو إلى وجوب الامامة وطاعة الامام.

وقال ابن خلدون في الرد على هذا الرأي (10) : « بأن أصحاب هذا الرأي محجوجون بالاجماع، » والذي حملهم على هذا المذهب إنما هو الفرار عن الملك ومذاهبه من الاستطالة والتغلب والاستمتاع بالدنيا لما رأوا الشريعة ممثلة بدم ذلك، والنص على أهله ومرغبة في رفضه. »

ثم قال : (11)

« وأعلم أن الشرع لم يذم الملك لذاته ولا حظر القيام به، وإنما ذم المقاسد الناشئة عنه من القهر والظلم والتمتع باللذات، ولا شك أن في هذه مقاسد محظورة وهي من توابعه، كما انتهى على العدل والنصفة واقامة مراسم الدين والذب عنه وأوجب بازائها النواب، وهي كلها من توابع الملك، فإذا اتما وقع الذم للملك على صفة وحال دين حال أخرى، ولم يذمه لذاته ولا طلب تركه. »

ثم تابع ابن خلدون رده على من رأوا عدم وجوب إقامة امام مكتفين باقامة احكام الشريعة قائلاً لهم (12) : « ان هذا الفرار عن الملك بعدم وجوب هذا النصب لا ينبغيكم شيئاً لأنكم موافقون على وجوب اقامة احكام الشريعة، وذلك لا يحصل الا بالعصية والشوكة، والعصية مقتضية بطبعها للملك، فيحصل الملك وان لم ينصب امام، وهو عين ما فررتم عنه. »

وقد اختلف العلماء في سبب الوجوب (13)، هل هو العقل أو السمع، فذهب بعضهم إلى أن الوجوب ثابت بالعقل، لأن العقل يوجب اقامة امام ينفذ احكام

الشرع، وقيم العدل، ويصون الحقوق، وإذا انعدم الامام سادت الفوضى في المجتمع واضطربت أوضاعه، وانتشر الظلم فيه، وضاعت الحقوق، وذهب معظم العلماء إلى أن الوجوب ثابت بالشرع، لأن الامام مكلف بالقيام بتنفيذ الاحكام الشرعية، وقد أوكل الشرع مهمة التنفيذ إلى أولياء الامور، وأوجب طاعتهم بسبب ذلك..

ولا شك ان اجماع العلماء بعد وفاة النبي ﷺ على اختيار خليفة للنبي ﷺ، واجتماعهم في سقيفة بني ساعدة لهذا الغرض يعتبر دليلا اكيدا على أن المسلمين قد اجمعوا على وجوب اقامة امام، لتنفيذ أحكام الشريعة، ولإقامة العدل في المجتمع.

قال النسفي في ذلك : (١٤)

« والمسلمون لا يد لهم من امام يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وسد ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، واخذ صدقاتهم وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطرق، وإقامة الجمع والأعياد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق ».

وقال العزالي : (١٥)

« إن الدنيا والأمن على الأنفس والأموال لا يتنظم الا بسلطان مطاع، وهذا تشهد له مشاهدة أوقات الفتن بموت السلاطين والأئمة، وان ذلك لو دام، ولم يتدارك بنصب سلطان آخر مطاع، دام المهرج وعم السف، وشمل القحط، وبطلت الصناعات ».

ولا اعتقد أن هناك من يناقش اليوم من الناحية العقلية والواقعية فكرة اقامة رئيس للدولة، ولا يمكن تصور دولة بدون رئاسة، أو تصور مجتمع تتوفر فيه عناصر تكوين الدولة من الشعب والأرض دون ان ينطلق أو يشعر بالحاجة إلى انشاء سلطة سياسية تباشر مهمة الاشراف على شؤون ذلك المجتمع بما يكفل تنظيم شؤونه..

وإن العلماء الأقدمين عندما ناقشوا هذا الامر، توصلوا بحكم نظرهم العقلي إلى ان اختيار امام للمسلمين يعتبر من الامور الواجبة، لعدم تصور مجتمع بدون قيادة سياسية، وإن الشرع عندما أوجب ذلك، سواء عن طريق النصوص الداعية إلى طاعة الامام أو عن طريق اجماع المسلمين فانما كان يراعي مصلحة المسلمين، وعندما تتحقق المصلحة فعندئذ يؤكد الشرع ويدعو إليها..

ويقال للعلماء الذين يتخوفون من أن تكون السلطة مؤدية إلى الظلم والقهر ان الظلم والقهر ليسا من مستلزمات السلطة في جميع الاحوال، وبخاصة في ظل مراعاة الضوابط المختلفة والقيود الدقيقة التي حرص من خلالها الاسلام على ان يجعل من الحكم مسؤولية جسيمة، تخضع لرقابة الله تعالى أولاً، وتخضع لقبود الشريعة وضوابطها ثانياً، وتخضع لرقابة الأمة المعنية والمسؤولة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثالثاً..

شروط الامامة

تحدث علماء الفكر السياسي في الاسلام في كتبهم عن شروط الامامة، وتوسعوا بمالم تتوسع به كتب الفقه الدستوري في العصر الحديث، في مجال بحثها عن شروط رئيس الدولة وبخاصة فيما يتعلق بما اهم به العلماء المسلمون وألحوا عليه وهو العدالة على شروطها الجامعة والعلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والاحكام..

وان من يرجع إلى كتاب « الاحكام السلطانية » للماوردي فسوف يرى دراسة وافية مستوعبة دقيقة لكل الشروط التي اشترطها العلماء في خليفة المسلمين. ومن اهم الشروط التي ذكرها العلماء ما يلي :

أولاً : العلم : ويراد به العلم الذي يمكن صاحبه من النظر في المسائل الدينية والدنيوية المعروضة عليه، وذلك لأن الامام بحكم مسؤوليته هو مصدر القرار السياسي الملزم، ولا يمكن له أن يصدر القرار ما لم يكن متسكناً من المعرفة التي تعتبر ضرورة بالنسبة إليه، وقد توسع بعض العلماء في اشتراط توفر العلم الذي يمكنه من الاجتهاد، بحيث لا يحتاج إلى استفتاء غيره في الحوادث، وعمل ابن خلدون ذلك بأن التقليد نقص، والامامة تستدعي الكمال في الاوصاف والاحوال..

وقال ابن خلدون في ذلك : (١٥)

« فاما اشتراط العلم فظاهر، لانه انما يكون منفذا لاحكام الله تعالى إذا كان عالماً بها وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لها، ولا يكفي من العلم الا أن يكون مجتهداً لأن التقليد نقص، والامامة تستدعي الكمال في الارصاف والاحوال ».

وقد توسعت مجالات العلم اليوم، واصبح الامام محتاجاً إلى معارف وعلوم جديدة، وهي لا تقل من حيث الاهمية عن معرفة الاحكام الشرعية، ولعل سبب اشتراط العلماء

ان يكون الامام علما مجتهدا حرصهم على ان يكون الامام — كما قال ابن خلدون — «مظهرا للكمال في الأوصاف والأحوال»، وهذا شرط لا يتوقف عند حدود العلم، وإنما يتجاوزه لكي يكون الكمال شرطا عاما في الامام، سواء في العلم أو في العدالة أو الكفاية أو السلامة الجسمية.

وبخاصة إذا عرفنا ان الامام عادة لا يحتاج إلى ما يحتاجه القاضي من معرفة دقيقة بالأحكام الفقهية، لان الامام لا يباشر القضاء بنفسه، وليس من مهمته أن يتفرغ للقضاء لوجود قضاة متفرغين لذلك..

ثانيا : العدالة : ويراد بالعدالة ان يكون مؤهلا للاقتداء به، في سلوكه، وخصاله، ونزاهته وأمانته ومروءته، لأن العدالة من أهم مظاهر الكمال، ولهذا فقد اعتبرها الماوردي الشرط الأول من شروط أهل الإمامة (17)، وقال ابن خلدون معللا اشتراط العدالة بان المنصب ديني وينظر في سائر المناصب التي تعتبر العدالة شرطا فيها، فكان أولى باشتراطها فيه، وتنفي العدالة — كما يقول ابن خلدون — بفسق الجوارح بلا خلاف (18)، وهناك خلاف في انتفائها بالبدع الاعتقادية، واعتقد أن البدع الاعتقادية اشد خطورة من فسق الجوارح لأنها تساعد على انتشار الانحراف في مسار العقيدة الإسلامية..

وقال الماوردي في هذا المجال : (19)

« وإذا قام الامام بما ذكرناه من حقوق الأمة فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم، ووجب له عليهم حقان : الطاعة والنصرة ما لم يتغير حاله، والذي يتغير به حاله فيخرج به عن الإمامة شيان : أحدهما : جرح في عدالته، والثاني : نقص في بدنه، فاما الجرح في عدالته وهو الفسق فهو على ضربين : أحدهما ما تابع فيه الشهوة، والثاني ما تعلق فيه بنسبة ».

ثالثا : السلامة الجسمية : ويراد بهذا الشرط ان يكون الامام قادرا على مباشرة سلطانه، والقيام بواجباته ومسؤولياته، وقد فصل العلماء الحالات المختلفة التي تتناقى مع السلامة الجسمية، ومن الطبيعي ان ذلك يتعلق بما يخل ويمنع من القيام بالعمل المنوط به.

وقد أوضح الماوردي ذلك (20)، وقسم ما يعترض الامام من عوارض إلى ثلاثة امور :

أولاً : نقص الحواس

ثانياً : نقص الأعضاء

ثالثاً : نقص التصرف.

أما ما يتعلق بنقص الحواس، فممنه ما يمنع من الإمامة كالحنوت، ومنه ما لا يمنع من الإمامة كالخشم في الأنف وفقد الذوق، لعدم تأثير ذلك على ممارسة الإمام لواجباته، ومنه ما هو مختلف فيه كالصمم والخرس، فإنهما يمنعان من ابتداء الإمامة لانهما يخلان بكمال الأوصاف، أما إذا طرأ الصمم والخرس على الإمام فإن الماوردي يرجح الرأي الذي يقول بخروجه من الإمامة، لأنها مانعان من القدرة على القيام بالمسؤولية..

أما القسم الثاني المتعلق بنقص الأعضاء، فمن النقص ما لا يمنع من الإمامة، كنقص أصبع في اليد والرجل، لأن ذلك لا يؤثر في العقل ولا في النشاط، ومنه ما يمنع من اختياره ابتداء ويجعله غير صالح لمواصلة أعمال الخلافة إذا طرأت عليه كقطع اليدين أو الرجلين، ومنه ما يمنع من عقد الإمامة ابتداء، واختلف في منعه من استدامتها كذهاب أحد اليدين، لعجزه عن كمال التصرف..

أما القسم الثالث فهو نقص التصرف، ويتصور ذلك في حالتين : حالة الحجر عليه، وحالة الأسر، وذلك لأن الإمام إذا حجرت عليه فئة من الناس بسبب ضعفه واستبد بامور الدولة غيره فإن كان المستبد كفواً وكانت أعماله جارية على أحكام الدين ومقتضى العدل جاز اقراره عليها، تنفيذاً لها وامضاء لأحكامها، لئلا يقف من العقود الدينية ما يعود بفساد على الأمة، وإن كانت تلك الأفعال خارجة عن حكم الدين لم يجر اقراره عليها (21).

رابعا : الكفاءة والجدارة : ويراد بهذا الشرط أن يكون الإمام مؤهلاً للقيام بمنصب الإمامة، وقد أوضح أبو يعلى في كتابه « الأحكام السلطانية » ذلك بقوله : أن يكون على صفة من يصلح أن يكون قاضياً من الحرية والبلوغ والعقل والعلم والعدالة (22).

خامساً : القرشية : هذا الشرط مختلف فيه، فقد اشترطه أهل السنة واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ « الأئمة من قريش »، ولم يشترطه خوارج وتبعهم المعتزلة وقالوا إن

الامامة حق لكل مسلم متى توافرت فيه شروط الامامة... (23).

وأوضح ابن خلدون في «مقدمته» رأيه في هذا الشرط، وقال ان الصحابة قد اجمعوا على اشتراط النسب القرشي يوم السفينة؛ واحتجت به قريش على الانصار لما همت ببيعة سعد بن عباد، وعلل ابن خلدون اشتراط النسب القرشي بأن قريشا كانت لها العصية التي تكون بها الحماية والمطالبة، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها، فتسكن إليه الملة وأهلها وذلك لأن قريشا كانت عصبة مضر وأصلهم وأهل الغلب منهم، وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصية والشرف فكان سائر العرب يعترف لهم بذلك ثم قال بعد ذلك : (24)

« فإذا ثبت ان اشتراط القرشية اثما هو لدفع النزاع بما كان لهم من العصية والغلب، وعلمنا أن الشارع لا يخص الاحكام بجبل ولا عصر ولا أمة، علمنا أن ذلك انما هو من الكفاية فردناه إليها، وطردنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية وهي وجود العصية، فاشتراطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولى عصية قوية على من معها لعصرها، ليستبعوا من سواهم، وتجتمع الكلمة على حسن الحماية ».

ونلاحظ ان ابن خلدون يوجه الحديث الوارد في اشتراط القرشية توجيهها يؤدي إلى إلغاء هذا الشرط، من خلال تفسيره بالعصية التي كانت لقريش، الا اننا لا نستطيع التسليم بهذا التوجيه، بالرغم من أهمية العصية في بناء الدولة، لأن النص لم يوضح العلة، فقد يكون ما أورده ابن خلدون صحيحا، وقد يكون غير صحيح، وبخاصة وان اشتراط القرشية ورد صريحا من غير تعليل أو تقييد، ولو صح ما أورده ابن خلدون من تفسير القرشية بالقوة الغالبة، لكان النص قد أشار إلى علة من اشتراط القرشية...

ويبدو أن ابن خلدون كان متأثرا كل التأثر بفكرة العصية التي كانت من أهم معالم عصره ومن أبرز أسباب قيام الدول، إلا أن النصوص لا يمكن تحديد مفاهيمها في إطار مرحلة زمنية محددة، لأن ذلك يؤدي إلى إلغاء تلك النصوص، وقد أشار ابن خلدون إلى أن الشارع لا يخص الاحكام بجبل ولا عصر ولا أمة، وهذا صحيح، ولذلك فانه من الصعب التسليم في حالة ثبوت النص بذلك التفسير الذي يؤدي إلى إلغاء الغاية من ذلك الاشتراط..

وأما أن يقال أن ذلك الاشتراط انما يدخل ضمن الكفاية، فان من الواضح ان اشتراط الكفاية هو شرط قائم بذاته، إذ لا يجوز لأهل الحل والعقد أن يرضحوا للخلافة

إلا من كان مؤهلا لها، ولم يشترط علماء الفكر السياسي الإسلامي أن يكون المرشح للخلافة من أهل العصية، وإلا انعدمت الفائدة من الاختيار والاشراط والبيعة، لأن صاحب العصية تدفعه إلى الخلافة عصيته، وليست كفاءته، وهذا مما يدخل ضمن مباحث اشارة الاستيلاء التي أشار إليها الامام الماوردي في كتابه الاحكام السلطانية.

وأعتقد شخصيا أن نظرية ابن خلدون في موضوع العصية تحتاج إلى دراسة نقدية توضح مدى انسجام تلك النظرية مع قواعد الإمامة بالمفهوم الإسلامي، إذ من المؤكد أن ابن خلدون كان يتحدث عن الواقع كيف كان في زمنه، وفي ازمان أخرى سبقت زمنه، وكان عليه أن يسجل من خلال وصفه كمؤرخ دراسة تلك الأحداث وأن يفسر تلك الأحداث، من خلال منظور واقعي فعلي، كان مهيما في عصره وفي العصور التي سقت ذلك العصر.

ومن المؤكد أن ابن خلدون كان ينهل من أحداث فريدة منه، وقد صاغ نظريته التفسيرية والتحليلية في بشارة الدول، ولكنه لم يتفقد تلك الظواهر، أو يوضح مدى ملائمتها للتصور الإسلامي الأمثل.

واننا لا نحرص على سرد الأحداث التاريخية، وليس من مهمتنا ذلك، ومن واجبا أن نتحدث عن التصور الإسلامي، المستمد من يتابعه الأصلية، فذلك حجة لنا، أما التصور الإسلامي المستمد من التاريخ الإسلامي فيحتاج إلى التأكد من سلامة انسجامه مع أصوله، وبخاصة إذا سلمنا بأن التاريخ الإسلامي ليس مرآة صادقة للتصورات الإسلامية الأصلية، وقد لا يكون معبرا أو منسجما مع تلك التصورات، لأنه كانت تحكمه مؤثرات خارجية توجه سيره، وتحدد مساره، كالعصية التي أشار إليها ابن خلدون، وغيرها من المؤثرات التي قد لا تكون منسجمة مع التصور الإسلامي، وقد تكون متناقضة معه، لأنها قد تلغى في حالة سيطرتها خصائص التصور الإسلامي الأصلي.

العقد الإمامة :

قال أبو يعلى الخنلي في كتابه « الاحكام السلطانية » (25) :

« والامامة تنعقد من وجهين : أحدهما باختيار أهل الحل والعقد، والثاني : بعهد الامام من قبل، فاما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فلا تنعقد الا بجمهور أهل الحل

والعقد، قال أحمد، في رواية اسحق بن ابراهيم : الاماء الذي يجتمع قول أهل الحل والعقد عليه كلهم، فقول هذا امام، وظاهر هذا انها تعتقد بجماعتهم .»

وهذه النصوص تؤكد أن الامام يتم اختياره عن طريق أهل الحل والعقد، أو عن طريق عهد الامام من قبله، والمراد بأهل الحل والعقد، أهل الاختيار، وهم فئة من الناس على درجة من الوعي والنضج والعلم والخلق، وقد اشترط العلماء في أهل الاختيار أن يكونوا من أهل العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الامامة عن الشروط المعينة فيها، وأن يكونوا من أهل العدالة الجامعة لشروطها، وأن يكونوا من أهل الرأي وحكمة لكي يكون اختيارهم من هو للامامة أصح وتدير المصالح اقوم واعرف.

قال الماوردي (26) :

« فإذا اجتمع أهل العقد والحل للاختيار تصفحوا أحوال أهل الامامة، الموجودة فيهم شروطها، فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً، ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته، فإذا تعين لهم من بين اجماعة من أذاهم الاحتشاد إلى اختياره عرضوها عليه، فإن أجاب إليها بايعوه عليها، والعقدت بيعتهم له الامامة، فلم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته، وإن امتنع من الامامة ولم يجب إليها لم يعر عليها لأنها عقد مرضاة واختيار، لا يدخله إكراه ولا إجبار، وعقد عنه إلى من سواد من مستحقيها .»

ولا خلاف في انعقاد الإمامة باجماع أهل الحل والعقد على اختيار الامام، وذلك لأن اجماعهم على اختيار امام دليل على توفر شروط الامامة فيه، إذ لا يعقل وقوع الاجماع ما لم تكن شروط الامامة متوافرة فيه، والأما وقع الاجماع عليه. ويشترط لصحة الاجماع أو الاتفاق الصادر عن أهل الحل والعقد ما يلي :

1 - أن يكون أهل الحل والعقد الذين انيطت بهم مهمة الاختيار في موضع ثقة الامة بهم، من حيث استقامة السلوك واستقامة الرأي، وسعة الأفق. والكفاءة في الاختيار، وأن يكون ذلك مما وقع الاتفاق عليه، فإن وقع الشك في كفاءة أهل الاختيار فلا يمكن اعضائهم من أهل الحل والعقد، ولا يترتب على اختيارهم أي أثر مدو.

2 - أن يكون اختيار أهل الاختيار ناتجاً عن قناعة ذاتية. وأن يكون اختياراً تتوفر فيه كل مقومات الاختيار، من حيث الحرية والامكان، فإذا لم تتوفر هذه حرية

الاختيار لوجود أسباب تحول دون ابداء رأيهم، كان اختيارهم غير ملزم، ولا يترتب عليه أي أثر من الناحية الشرعية..

والغاية من اشتراط هذين الشرطين ان يكون قرار أهل الاختيار محققا للغاية من اشتراطه، لكي تكون الامامة منبثقة عن كفاءة، ولكي يكون قرار الاختيار في موطن ثقة الامة به، وذلك لئلا يتسلط على الامة من لا تتوفر فيه شروط الامامة، عن طريق القوة والفهر والغلبة..

وقد تحدث الماوردي عن امارة الاستيلاء في موطن حديثه عن احكام الامارة، واحار امارة الاستيلاء التي يعقدها الامام عن طريق الاضطرار، وليس عن طريق الاختيار، واحار الماوردي ذلك على ان يتعهد الامير المستولي على الحكم بتنفيذ شروط محددة لقاء اقراره على ولايته وعلى ذلك يحفظ القوانين الشرعية وحراسة الاحكام الدينية، استدعاء لطاعته، ودفعاً لمساquite ومخالفته، وصار بالادب له نافذ التصرف في حقوق الملة واحكام الدين.. (27)

ويبدو أن الماوردي كان يعالج ظاهرة سيطرت وسادت خلال أيام ضعف مركز الخلافة في التاريخ الاسلامي، حيث كانت الامارة لا تتم في الغالب عن طريق اختيار وعقد، وإنما تتم عن طريق الاضطرار والفهر، وكان لا بد من الاقرار والتسليم بذلك، دفعاً للفتنة، وحققاً للدماء، وحماية لوحدة الدولة إلا أن ذلك قد يقود إلى نتائج خطيرة، وقد قاد فعلاً إلى انقسامات ادت إلى تفكك دولة الخلافة الاسلامية..

ولما كان اجماع أو اتفاق أهل الحل والعقد على اختيار امام يعتبر مستحيلاً من الناحية الواقعية، وبخاصة في ظل اشتراط اجماع كل أهل الحل والعقد في مختلف البلاد الاسلامية، فإن العلماء لم يشترطوا اجماع والاتفاق لاستحالة ذلك، ولأن الاختلاف في مثل هذه المواقف يؤدي إلى مزهد من الاختلاف، ويهدد وحدة وتماسك الدولة الاسلامية، واستدلوا على ذلك باجتماع الصحابة في سقيفة بني ساعدة على اختيار خليفة للمسلمين بعد وفاة النبي ﷺ، إذ لم يحضر جميع أهل الحل والعقد ذلك الاجتماع، ولأن الاتفاق لم يحدث في ذلك اللقاء، إذ اتفق عدد من الصحابة على بيعه أي بكر، وتقدموا لبيعته ثم لحق بهم بقية الصحابة..

ويبدو من خلال الوقائع التاريخية ان اتفاق أهل الحل والعقد أو اتفاق اكبرهم على بيعه الامام يعتبر ملزماً للآخرين، لأن رأي الاكثية يعتبر مؤشراً على سلامة الاختيار.

وعجب على أهل الاختيار أن يكون اختيارهم قائما على أساس الكفاءة والجدارة،
وذهب جمهور العلماء إلى أن بيعه المفضول مع وجود من هو أفضل منه صحيحة
ومتعقدة، لأن الناس مختلفون في معايير التفاصيل وتقويم الأصلح (28).
حكم بيعه الإمام :

تعتبر البيعة في الفكر الإسلامي من المؤشرات الواضحة على طبيعة العلاقة التي
تربط الخليفة بالأمة، من حيث الالتزامات المترتبة على عقد البيعة، بالنسبة لكل من
الخليفة والأمة..

والبيعة تعطي معنى العهد على الطاعة، كما تفيد معنى العقد، ويرى ابن
خلدون (29) « أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم
له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به
من الأمر على المنشط والمكره ».

أما « القلقشندي » (30) فيرى أن معنى البيعة المعاقدة والمعاهدة، وهي مشبهة
بالبيع الحقيقي، وكأن كل واحد من المتبايعين باع ما عنده من صاحبه..

وان العهد على الطاعة لا يرقى إلى مستوى الالتزام الناتج عن العقد، لأن العقد
يولد التزاما بحق كل من المتعاقدين، ويضفي على موضوع العقد أهمية قانونية، تجعله في
مستوى العقود الناتجة عن الإرادة الإنسانية، مما يجعل الإخلال بما يترتب عليها من
التزامات من القضايا التي تدخل في إطار المسؤولية القانونية والأخلاقية..

ولا يمكن تصور البيعة بمفهوم العهد الخالي من الالتزام، إذ يتنافى ذلك مع مفهوم
الحكم في الإسلام ويتناقض مع النصوص الواردة في معنى البيعة من حيث الالتزام
المتبادل، ويؤكد هذا المعنى ما روى عن أبي بكر الخليفة الأول لرسول الله ﷺ إذ قال
بعد مبايعته :

« أيها الناس إني قد وليت عليكم وليست بخيركم، فإن أحسنت فاعينوني، وإن
أسأت فقوموني » ثم قال :

« أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فيكم، فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم ».

وهذه الكلمة تؤكد على معنى الالتزام المتبادل، الطاعة بالطاعة، فإذا انتفت

الطاعة فلا طاعة، وهذا يتناقض مع مفهوم العهد الذي يفتقد صفة الالتزام المتبادل..
ويؤكد معنى العقد في البيعة الدكتور عبد الرازق السنهوري، ويرى أن عقد البيعة هو عقد مستوف لكل أوصافه وشروطه القانونية، وأن هذا العقد هو الذي يستمد منه الإمام سلطته، وعقد البيعة هو عقد الإمامة، إذ من الصعب تصور قيام الإمامة محردة من البيعة لأن الفكر السياسي الإسلامي يجعل من البيعة شرطا لانعقاد الإمامة، وإذا لم تعقد الإمامة في نظر الشرع انتفت السلطة الاعتبارية التي يمارس بها الإمام سلطته...

وإذا كان بعض مفكري الفكر السياسي المعاصر في أوائل عصر النهضة في أوروبا قد طرحوا نظرية العقد الاجتماعي، وتصوروا وجود اتفاق ضمني بين الأفراد على أن يتنازلوا عن جميع حقوقهم لصالح الجماعة التي تكون كيانا سياسيا يسمى السيادة، فإن ذلك الاتفاق هو شيء تخيالي ووهمي وافتراضي، ومن الصعب تصور وقوعه، أو الاقتناع بمدلوله، وهو في جميع الأحوال لا يخرج عن حدود الافتراض المبرر لوجود السلطة.

وليس الأمر كذلك في الفكر السياسي الإسلامي، حيث نرى أن السيادة الفعلية لا تمارسها السلطة بطريقة مطلقة، ولا نجد ذلك في التاريخ الإسلامي، ولا يجزو أحد على ادعاء ذلك، لأن السيادة الحقيقية لحكم الشرع، وهذا مما اجمع العلماء عليه...

والبيعة هي المظهر المؤكد لمعنى السيادة النسبية والمقيدة، حيث ترتبط البيعة بطريقة منطقية بوجوب مراعاة الإمام لأحكام الشرع، سواء تمثل ذلك في البيعة التي تعبر من خلالها الأمة عن تعاونها مع الإمام، أو في الشروط التي يتوجب على أهل الاختيار مراعاتها عند اختيار الإمام، ودعوة الأمة لمبايعته..

ومن الطبيعي أن البيعة الإسلامية هي تلك البيعة الصادرة عن اختيار وإرادة، من غير اكراه أو اجبار، فإن اقترنت البيعة بما يخرج بها عن نطاق الاختيار، فقدت قيمتها كسلطة شرعية للإمامة، إذ من المقرر في مجال الفقه الإسلامي أن العقود مرتبطة بالإرادة والاختيار وإن الاكراه في حال ثبوته مما يفقد العقد قيمته، ولا يترتب عليه ما يترتب على العقود من التزامات قانونية أو شرعية..

واجبات الإمام :

تحدث العلماء عن واجبات الإمام ولم يتحدثوا عن سلطات الإمام، ولعل سبب ذلك أن كلمة « واجبات » أدل على المطلوب من كلمة « سلطان »، فالإمامة ليست

مجرد منصب شرقي يمكن صاحبه من السلطة، وإنما هو منصب ترتبط شرعيته بقيام الإمام بما أتيط به من مسؤوليات دينية ودينية، ولهذا يغلب عليه استعمال كلمة واجبات للدلالة على طبيعة الحكم في نظر الاسلام..

قال الماوردي : « والذي يلزمه من الأمور العامة عشرة أشياء » :

أولاً : حفظ الدين على أصوله المستقرة، وما اجمع عليه سلف الأمة، فإن نجم مبتدع أو زاع ذو شبهة عنه أوضح له الحجة وبين له الصواب، واخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من زلل (١١).

وقد أوضح ابن الأرق في كتابه : بدائع السلك في طبائع الملك هذا الواجب، وقال بأن ذلك الواجب الخاص بحفظ الدين هو المقصود الأعظم من السلطان، عن طريق القيام على المبتدع في الدين بما يكفه عن ضلال بدعته بالتعليم وإقامة الحجة، وبالهجران والتغريب والتحذير والتنفير (١٢).

وأولى العلماء أهمية خاصة للمبتدع، وذلك لأن البدع تؤدي إلى كثرة الجدل، والجدل يؤدي إلى الخلاف والنزاع، وقد جاء النهي عن الجدل، لما يورثه في النفوس من أحقاد ولما يؤدي إليه من تنازع..

ويعتبر حفظ الدين من أهم واجبات الإمام، لأن حقيقة الخلافة أو الإمامة هي نية عن صاحب الشرع — كما يقول ابن خلدون — في حفظ الدين وسياسة الدنيا، « فصاحب الشرع متصرف في الأمور، أما في الدين فمقتضى التكليف الشرعية الذي هو مأمور بتبليغها وحمل الناس عليها » (١٣).

ثانياً : تنفيذ الأحكام بين المشاخرين

وعمل الماوردي ذلك بأن الغاية منه « أن تعم النصفة فلا يتعدى ظلم ولا يضعف مظلوم » ونلاحظ أن ذلك قد يكون داخل في اختصاص القاضي، مما يجعل ذكر ذلك مؤدياً إلى تدخل مسؤوليات الإمام ومسؤوليات القاضي، ومن المعروف أن الإمام لا يجوز له أن يتدخل في قضاء القاضي، لأن ذلك مما لا يدخل في السياسة..

ويرى العلماء أن المراد من ذلك ما يدخل ضمن ولاية المظالم حيث يباشر الإمام بنفسه مسؤولية النظر فيها، ولا يعتبر ذلك من اختصاص القاضي، بالإضافة إلى أن تنفيذ

الاحكام بين المتشاجرين انما يباشرها القاضي بسلطة الامام، لانه صاحب اقية بالقوة، وهذا فان القاضي يقوى بقوة الامام ويضعف بضعفه.

ويمكننا تفسير ذلك بأن واجبات الامام تعني هنا واجبات الدولة أو مسؤولياتها، ويباشرها الامام من خلال مساعديه من وزراء وقضاة، ولا يعني ان الامام يجلس بنفسه في مجلس القضاء، وفي جميع الأحوال فان الامام يعتبر المسؤول عن اقامة العدل ومنع الظلم في المجتمع..

ثالثا : تحقيق الامن في البلاد :

وقد عبر الماوردي عن ذلك في معرض حديثه عن واجبات الخليفة بقوله : « حماية البيضة والذب عن الحرم ليتصرف الناس في المعاش ويتشربوا في الاسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال ».

ويعتبر هذا الواجب من أهم واجبات الخليفة، لان الغاية من اقامة السلطة توفير الامن ولا يمكن توفير الامن ما لم تكن الدولة قوية قادرة على ضبط الامور وتحقيق الاستقرار...

رابعا : إقامة الحدود :

أعطى العلماء أهمية خاصة لمسؤولية الخليفة عن اقامة الحدود، ولعل سبب ذلك ان الحدود من حقوق الله التي لا يملك الخليفة التنازل عنها أو قبول الشفاعة فيها، والامام في هذا المجال امين ومنفذ، فاذا ثبتت الجريمة وفقا لشرائط الاثبات الشرعية وجب الحد..

خامسا : الدفاع عن بلاد الاسلام

ولا يتم الدفاع عن البلاد الا عن طريق تحصين الثغور بما تحتاج إليه من عدة ورجال لان ذلك مما يحفظ بلاد المسلمين ودماءهم، إذ لا يمكن للامام أن يقصر في تحصين الثغور لأن من أهم واجباته حماية البلاد والدفاع عن شعبه..

وقال الماوردي في ذلك (34):

« تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا يظفر الاعداء بغرة يتهاون فيها محرما أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دما ».

وأضاف ابن الأزرقي لما أورده الماوردي في مجال الدفاع عن البلاد حماية للدعاء المسلمين وأهل الذمة أن من واجب الإمام رعاية أهل الذمة، إذا التزموا بالشروط المأخوذة عليهم والواردة في كتاب عبد الرحمن بن غنم الأشعري، إلى عمر بن الخطاب، وما جاء في ذلك الكتاب (١٣٥):

« هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا، وانكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذرائعنا وأموالنا وأهل ملتنا، وشرطنا لكم على أنفسنا ألا نتحدث في مدائننا ولا فيما حولها ديرا ولا كنيسة ولا مكية ولا صومعة راهب، ولا نجدد ما حرب منها، ولا نحبي ما كان منها في خطط المسلمين... ولا نؤوي في منازلنا ولا كنائسنا جاسوسا ولا نكنم غشا للمسلمين... ».

وبدخل ضمن هذا الجهاد في سبيل الله للدفاع عن الاسلام، لكي يكون الاسلام في موطن القوة، تحميه ارادة المسلمين، واستعدادهم للتضحية في سبيل الدفاع عنه.

سادسا : الاشراف على جباية الاموال وتوزيعها

ويعتبر الامام مسؤولا عن بيت مال المسلمين، جباية وتوزيعها، بحسب احكام الشرع، من غير تقتير أو اسراف، وهو مؤتمن في ذلك.

وقال الماوردي في ذلك (١٣٦):

« جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا من غير خوف ولا عسف، وتقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير ».

وأشار الماوردي في موطن آخر إلى أن تقدير العطاء معتبر بالكفاية لكي يتمكن الانسان من تلبية جميع ما يحتاج إليه.

سابعا : تولية الاخوان الاكفاء :

وقد أشار ابن تيمية إلى هذا الواجب بقوله (١٣٧):

« وليس عليه أن يستعمل الأصلح الموجود، وقد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الامثل فالامثل في كل منصب بحسبه، وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام واحذره للملاية بحققها فقد أدى الأمانة ».

وذلك لأن مصالح الأمة مرتبطة باختيار اصحاب الكفاءة لأنهم أقدر على حفظ تلك المصالح.

وقال الماوردي في ذلك (١٣٨):

« استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال ويوكل إليهم من الأموال لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة والأموال بالأمناء محفوظة ».

ونلاحظ من الواجبات التي ذكرها العلماء أن الامام مسؤول مسؤولية تامة عن كل ما يهم أمن المجتمع واستقراره والدفاع عنه، وحماية الحقوق، وإقامة الحدود، والإشراف على الأموال ولا يتم له ذلك ما لم يعتمد على أعوان أكفاء يفوض إليهم الأعمال وينيط بهم مسؤوليات.

والامام في الفكر السياسي الاسلامي مسؤول بموجببيعة الأمة عن كل الاختصاصات، لا من حيث وجوب قيامه بها بطريقة مباشرة، فذلك يستحيل عليه القيام به وإنما من حيث اتساع صلاحياته ومسؤولياته في تقليد من يعتمد عليهم من الأمناء والاكفاء، ولا نجد في الفكر الاسلامي ذلك التفرق الذي نجده في الفكر المعاصر بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وذلك لأن التشريع في ظل الفكر السياسي الاسلامي لا تمارسه السلطة التشريعية إلا في حدود التفسير للنصوص والاجتهاد فيما لا نص فيه، بما لا يصطدم مع التشريع الاسلامي في أصوله الثابتة، ووفق منهج الأصوليين في استنباط الاحكام...

وفي مجال القضاء، لا يملك الامام التدخل في احكام القضاء بما يخرج به عن منهج الحق والعدل، ويمتلك القاضي سلطة واسعة في اقرار الاحكام القضائية، على ان يكون ملتزماً بما يجب الالتزام به من قواعد القضاء وأدلة الاثبات الشرعية.

حقوق الامام

ويمثل حق الامام على الرعية في وجوب طاعته والامتثال لأوامره، تنفيذاً لعقد البيعة، وتمكيناً له لكي يباشر بطريقة سليمة ما انيط به من واجبات، وقد وردت نصوص كثيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تدعو إلى وجوب طاعة الامام ما لم يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة، فإن خرجت جماعة من المسلمين عن طاعته، ورفضت نصرته فعندئذ يطلق عليها وصف « البغاة »، ولا يتعرض لهذه الجماعة

الباغية ما لم ترفض الطاعة وتهدد وحدة الجماعة، وذلك لأن المخالفة المنشقة عن اجتهاد لا يمنعها العلماء، ما لم تقترب بعمل يهدد وحدة الأمة، كاعتزال الجماعة، وإعلان البدعة، واجتباء الأموال وتنفيذ الأحكام، وعندئذ يجب على الإمام أن يتصدى لهم، عن طريق التأديب والزجر أولاً بعد دعوتهم إلى الطاعة، فإن لم يرجعوا إلى الطاعة فعندئذ يجوز قتالهم، ويختلف حكم قتال البغاة عن قتال غير المسلمين، من حيث طبيعة القتال وقصد غايته والأحكام المترتبة عليه...

قال الماوردي :

« وإذا بعث طائفة من المسلمين وخالفوا رأي الجماعة، ونفروا بمذهب ابتدعوه، فإن لم يخرجوا عن المظاهرة بطاعة الإمام ولا تعيزوا بدار اعتزلوا فيها، وكانوا أفراداً متفرقين تناههم المقدرة، وثبت إليهم اليد، تركوا ولم يخاربوا، وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب لهم وعليهم من الحقوق والحدود... فإن تظاهروا باعتقادهم وهم على اختلافهم بأهل العدل، أوضح لهم الإمام فساد ما اعتقدوا وبطلان ما ابتدعوا، ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة، وجاز للإمام أن يغزر منهم من تظاهر بالفساد أدباً ويرجوا ولم يتجاوزوه إلى قتل ولا حد »^{١٥٢١}.

والغاية من إبراز العلماء للمباحث الخاصة بوجوب طاعة الإمام وبيان أحكام البغاة الخارجين عن الطاعة، هو توضيح أهمية وحدة الأمة، واجتماع كلمتها، لكي تكون قادرة على الدفاع عن كيانها وحقوقها

ولا يمكن لنا فصل واجبات الإمام عن حقوقه لوجود تكامل بين الواجب والحق، فحق الطاعة والنصرة مرتبط كل الارتباط بمدى التزام الإمام بما أتبط به من مسؤوليات، لكي يتمكن من أداء تلك الواجبات على الشكل الأكمل..

ويهدف الإسلام إلى حماية وحدة الأمة، لأن ذلك من أهم أسباب قوتها، ولهذا فإنه يطلق صفة البغاة على من يخالف رأي الجماعة، منفرداً بسلطة مستقلة، لأن ذلك مما يهدد وحدة الأمة...

ويعتبر عقد الإمامة من أهم مباحث الفكر السياسي في الإسلام، لأنه يعبر عن خصائص هذا الفكر الذاتية المتميزة، وهي خصائص قد لا نلتقي مع خصائص الفكر السياسي المعاصر، كما أنها قد لا تلتقي مع خصائص الفكر السياسي الواقعي المستمد

من الاحداث التاريخية، فتلك الخصائص قد تكون ذات طبيعة مادية وواقعية، لأنها قد تكون مستمدة من احداث ووقائع، وليس من مهمة الفكر الاسلامي أن يستجيب لمطالب الواقع، أو أن يخضع للمؤثرات التاريخية، لأن ذلك يفقده القدرة على صياغة التصور الامثل المستمد من الاصول الاسلامية الاصيلية، ومن المفروض أن يتأثر الواقع التاريخي بالاصول الاسلامية، لا أن يؤثر فيها، والا أصبح الفكر الاسلامي فكراً معبراً عن التاريخ الاسلامي، محللاً لتطوراتها، مفسراً لأحداثها، وهذا ما يفقده أصالته وعمقه وخصائصه.



الموامش

- 1-2 - الاحكام السلطانية ص 5.
- (3) مقدمة ابن خلدون ص 190.
- (4) مقدمة ابن خلدون ص 191.
- (5) نقل ابن الأرقم عن النووي قوله : يعني الأبقال خليفة الله، بل يقال الخليفة، وخليفة رسول الله ﷺ، وأمر المؤمنين.
- (6) سورة الفرقان الآية 74.
- (7) سورة التوبة الآية 12.
- (8) انظر كتابنا نظام الحكم في الاسلام ص 448.
- (9) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج 4 ص 87.
- (10) مقدمة ابن خلدون ص 192.
- (11) مقدمة ابن خلدون ص 193.
- (12) مقدمة ابن خلدون ص 193.
- (13) انظر كتابنا نظام الحكم في الاسلام ص 450.
- (14) انظر العقائد النسبية ص 142.
- (15) انظر الاقتصاد في الاعتقاد ص 135.
- (16) انظر مقدمة ابن خلدون ص 193.
- (17) قال الماوردي : « العناية على شروطها الجامعة » الاحكام السلطانية ص 6.

- (18) انظر مقدمة ابن خلدون ص 193.
- (19) انظر الاحكام السلطانية ص 17.
- (20) انظر الاحكام السلطانية ص 19.
- (21) انظر الاحكام السلطانية لابي يعلى الخنيلي ص 6.
- (22) انظر الاحكام السلطانية لابي يعلى الخنيلي ص 4.
- (23) انظر كتابنا نظام الحكم في الاسلام ص 466.
- (24) انظر مقدمة ابن خلدون ص 195.
- (25) انظر الاحكام السلطانية ص 7.
- (26) انظر الاحكام السلطانية ص 7.
- (27) انظر الاحكام السلطانية ص 30.
- (28) انظر الاحكام السلطانية للماوردي ص 8.
- (29) انظر مقدمة ابن خلدون ص 209.
- (30) انظر صبح الأعشى ج 9 ص 273.
- (31) انظر الاحكام السلطانية ص 11.
- (32) انظر بدائع السلك في طبائع الملك ج 2 ص 127.
- (33) انظر مقدمة ابن خلدون ص 218.
- (34) انظر الاحكام السلطانية ص 16.
- (36) انظر بدائع السلك في طبائع الملك ج 2، ص 179.
- (37) السياسة الشرعية ص 14 - 15.
- (38) الاحكام السلطانية ص 17.
- انظر الاحكام السلطانية ص 58.

